المحور الخامس

الأمن والدفاع في العراق 2020

المحور الخامس

الأمن والدفاع في العراق 2020

أ.م.د. حسين علاوي(*)

5 ـ 1: تمهيد

مر قطاع الامن والدفاع بتحد كبير في إدارة الأمن والاستقرار في عموم محافظات العراق، فقد كان عام 2020 في مواجهة تحديات إدارة ضبط النفس والتعاطي مع مطالب المجتمع في تغير الحكومة بعد استقالتها وقدرة النظام السياسي على انتاج حكومة جديدة، وكانت حكومة السيد مصطفى الكاظمي هي الثمرة الانتقالية لحركة تشرين الشعبية الاحتجاجية باتجاه تغيير قواعد العمل السياسي والسعي الى انتقال السلطة شعبيا من خلال عقد سياسي جديد.

فضلا إن عن مطلع عام 2020 حول الصراع الأمريكي ـ الإيراني الى الأراضي العراقية، لتكون حادثة مطار بغداد الدولي وتعقبها عمليات القصف المجهولة والمعلومة لنقاط الارتباط الأمني الأمريكي ـ العراقي في القواعد العسكرية العراقية ومعسكرات ألوية الحشد الشعبي وبعض المجموعات الخاصة، الى ان وصل الامر الى اقتحام مدخل السفارة الامريكية في بغداد. وتصاعد الصراع الأمريكي ـ الإيراني، وما بينهما من مجموعات خاصة التي ذهبت الى تبني هجمات استهدفت المصالح الامريكية، وكانت حادثة مطار بغداد الدولي نقطة تحول كبيرة في إدارة الصراع في العراق، ثم تلاها الهجمات الإيرانية الصاروخية على قاعدة عين الأسد العراقية والتي فيها بعثة أمريكية من المستشارين للتحالف الدولي من الجانب الأمريكي لمساعدة العراق في الحرب على داعش، وكذلك تم قصف قاعدة حرير في أربيل.

ثم تلا ذلك تحول جديد في البحث عن مقتربات القيادة عبر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، وتشكيل هيكل وزارة لقطاع الامن والدفاع يتمثل بـ :

- السيد مصطفى الكاظمي القائد العام للقوات المسلحة.
- السيد جمعة عناد وزير الدفاع.
- السيد عثمان الغانمي وزير الداخلية.

(*) أستاذ الأمن الوطني/جامعة النهرين/مستشارية الأمن الوطني.

- الفريق الأول الركن عبد الوهاب الساعدي رئيس جهاز مكافحة الإرهاب.
- السيد فالح الفياض رئيس هيأة الحشد الشعبي.
- السيد عبد الغني الاسدي رئيس جهاز الامن الوطني.
- السيد قاسم الاعرجي مستشار الامن الوطني.
- الفريق الأول الركن عبد الأمير يارالله رئيس اركان الجيش العراقي.
- الفريق الأول الركن عبد الأمير الشمري نائب قائد العمليات المشتركة.

بالإضافة الى ان العراق قد استمر بالتعامل مع التحالفات الدفاعية لمكافحة الإرهاب وبناء قدرات القوات المسلحة العراقية والمتمثلة بما يأتي:

1 ـ منظومة التحالف الدولي.

2 ـ منظومة التحالف الرباعي.

3 ـ منظومة حلف الناتو.

4 ـ منظومة الاتحاد الأوروبي.

5 ـ منظومة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وركزت برامج التعاون الدولي على تطوير قدرات القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي ومنظومة فرض القانون وتعزيز الإصلاح المؤسسي.

5 ـ 1: قرار البرلمان بإخراج القوات الأجنبية

صادق البرلمان العراقي على قرار يلزم الحكومة العراقية في 5 كانون الثاني (يناير) 2020 بالعمل على إنهاء وجود أية قوات أجنبية على الأرض العراقية، جاء ذلك خلال جلسة استثنائية بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال السيد عادل عبد المهدي.

وجاءت الجلسة بطلب من حكومة تصريف الأعمال وكتل سياسية محددة، إلا أن كتلا أخرى أعلنت مقاطعتها. وعقدت الجلسة بعد تأخرها لنحو ثلاث ساعات.

ويأتي بحث إخراج القوات الأميركية من البلاد البالغ عددها 5200 جنديا بعد اغتيال رئيس فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي العراقي، مع ثمانية آخرين، في قصف أودى بحياتهم على طريق مطار بغداد الدولي.

وسعت أطراف داخل البرلمان إلى إقرار مطلب رحيل القوات الأميركية عن البلاد، وربما يعقبها مطلب برحيل جميع القوات الأجنبية العاملة في إطار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لكن هذا القرار كان من غالبية القوى البرلمانية العراقية الشيعية، بينما امتنع غالبية النواب السنة عن الحضور، كما أن التحالف الكردستاني (مجموع الكتل الكردية الموجودة في البرلمان العراقي) أعلن مقاطعته للجلسة.

ومثل نواب من الكتل الشيعية، وخاصة من كتلتي الفتح وسائرون، غالبية النواب الذين صوتوا على قانون إخراج القوات الأميركية، في حين لم تصوت القوى السياسية السنية والكردية على قرار سحب القوات الأجنبية في العراق، وهذا ما أحدث جدلا سياسيا كبيرا من ناحيتين:

الناحية الأولى: ان وظيفة مجلس النواب التشريع والرقابة، ومن ثم فإن اصدار القانون من مسؤولية الحكومة، وان هذا المسار يجعل القرار ذو بعد سياسي اكثر من قرار الدولة العراقية، كون الأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية لديها التزام مع القوات الاستشارية العاملة في العراق في مجال مكافحة الإرهاب وبناء القدرات للقوات المسلحة وقوات الامن الداخلي، وهذا ما يوجب تنفيذ القرار بمراحل وليس مرحلة واحدة مما ولد جدلا سياسيا حول ذلك.

الناحية الثانية: ان القوات المسلحة العراقية كانت تواجه 3 آلاف إرهابي محلي الجنسية من فلول التنظيمات الإرهابية لداعش في العراق، وفقا لتقييم لجنة متابعة كيان داعش الإرهابي في مجلس الأمن لتقويمات 2019 ـ 2020، ومن ثم تحتاج الشراكة مع التحالف الدولي والقوات الامريكية الاستشارية، واستمرار التعاون لمواجهة هذا الهدف ضمن استراتيجية المطاردة لفلول داعش التي عملت عليها الحكومات العراقية منذ تحرير الموصل في عام 2017.

لهذا كان الحوار الاستراتيجي العراقي ـ الأمريكي هو واحد من العمليات السليمة لتنفيذ التزام الحكومة العراقية في التعامل مع قرار البرلمان بما يتوافق مع المصالح الوطنية العراقية والاولويات الاستراتيجية للحكومة العراقية في مجالي الامن والدفاع، كونه مرتبط برؤية القائد العام للقوات المسلحة ورؤية الرئاسات الثلاث ومنظور القيادات السياسية للبلاد.

لذا فإن حادثة المطار مثلت تحولا كبيرا في إدارة الدولة ومواجهة ازماتها وأشرت الحاجة الى الاحتكام الى منطق الدولة من اجل الحفاظ على السيادة العراقية والشعب والنظام السياسي العراقي.

5 ـ 3: خلايا الكاتيوشا وإشكالية حصر السلاح

تزايدت خطورة خلايا الكاتيوشا بعد ان تشكلت من 27 فصيلا جديدا، تبنت العمليات المسلحة الصاروخية والعبوات الناسفة تجاه ارتال التحالف الدولي واستهداف المناطق السيادية العراقية كالمنطقة الخضراء ومطار بغداد الدولي والقواعد العسكرية العراقية التي تحتضن مراكز التنسيق المشترك مع بعثة التحالف الدولي والمستشارين من الجانب الأمريكي.

وبات عملها خطرا على سيادة الدولة العراقية ومحددا لنفوذها، ويحتاج مواجهتها من قبل الحكومة الى تفكيك الأسباب المنشئة لها، وهذا ما قد يؤثر على سلطة الأحزاب السياسية الموجودة داخل العملية السياسية.

وفي تقرير صحفي لصحيفة القدس العربي في 20 أيلول (سبتمبر) 2020 أشارت فيه الى ان السلاح المنفلت والذي تحاول حكومة السيد مصطفى الكاظمي حصره بيدها، هو غير سلاح الجماعات الخاصة المقربة من إيران، وهنا الاختلاف، فقبل ظهور كيان داعش الارهابي كان هناك انفلات بالسلاح داخل العراق، ولم يكن يقتصر على الجماعات الخاصة فقط، بل سلاح منفلت بيد عصابات الجريمة المنظمة، وكذلك العشائر، وتسبب كله بفوضى

عارمة، ومما زاد فيه تواجد الجماعات الخاصة لاحقا المقربة بشكل علني من ايران والتي تعمل بتنظيم دقيق، وهذا ضاعف من انفلات السلاح، حتى الجماعات الخاصة نفسها اشتكت من هذه الفوضى، لوجود منافسين لها على الأرض.

وأصبحت هناك مصلحة مشتركة بين الجماعات الخاصة غير الولائية من جهة، والحكومة العراقية من جهة ثانية، بالخلاص من هذا السلاح المنفلت المنافس. فمصلحة الحكومة تتمثل بمدى قدرتها على إقناع العراقيين أنها تريد فرض الأمن، ما يرفع أسهم الحكومة في مواجهة العجز المتزايد الذي تبديه تجاه الجماعات الخاصة.

ان خلايا الكاتيوشا باتت الأكثر خطرا على سيادة الحكومة العراقية، والواضح أن أجهزة الأمن تخشى التصادم معها والقضاء عليها، وهذه ظاهرة خطيرة لم تحدث في تاريخ العراق المعاصر.

ولذلك فإن عملية حصر السلاح بيد الدولة هي عبارة عن جهد سياسي قد يؤثر في سلطة الأحزاب السياسية الموجودة داخل منظومة الحكومة، ومن ثم فإن هذه القوة التي تمتلك الأسلحة وتطلق الصواريخ هي منظمة، وبعضها مرتبط بأجندة سياسية، ولديها نفوذ وقدرات أكثر تنظيما من القوات المسلحة، ومن ثم فإن موضوع القضاء عليها يحتاج إلى جهود كبيرة على جميع المستويات، تسعى الى احتواء حاملي السلاح ومعالجتهم بالأصول المرعية في الدول التي تحترم سيادتها وهيبة قانونها.

وتواجه الدولة العراقية الجماعات الخاصة ومطلقي الصواريخ بالتحييد، لكن هناك تضخيما إعلاميا لدورها ونفوذها، فهي تستمد قوتها من النظام السياسي الحالي الذي يمتلك ذراعين، الأولى أسست من خلال ظل المنظومة السياسية، والثانية ممتدة ومرتبطة بشكل وثيق بالجماعات الخاصة، أي أن هذه الفصائل مرتبطة ببعض الأحزاب والتكوينات السياسية المسلحة.

وقبل وقت قصير من اغتياله في 6 تموز (يوليو) 2020 أطل الخبير الأمني العراقي هشام الهاشمي في مقابلة متلفزة عبر محطة محلية انتقد فيها ما أسماه «خلايا الكاتيوشا» التي تطلق الصواريخ وتهاجم البعثات الديبلوماسية في العراق. ورأى الهاشمي في حديث مع محطة «يو تي في عراق» (UtvIraq) أن هذه الجماعات المتمردة تتحدى سلطة القانون والقوات المسلحة العراقية وهي معروفة بأسمائها ومستمرة في التهديد والتحدي والمواجهة مع الدولة العراقية.

ورأى أن المواجهة تحولت الآن بين مضادات الصواريخ والقذائف الخاصة بحماية السفارة الأميركية من جهة، وخلايا الكاتيوشا من جهة أخرى، وكأن القوات الأمنية العراقية أصبحت في موقع المتفرج، لافتا إلى أن قيام السفارات بحماية نفسها يعني أنها وصلت الى حالة من فقدان الأمل بوعود الدولة العراقية التي يجب عليها حماية المنشآت الدبلوماسية في بغداد.

واغتيل الهاشمي وسط العاصمة العراقية الاثنين 6 تموز (يوليو) 2020، بعد خروجه من هذه المقابلة ووصوله إلى منزله من قبل مسلحين مجهولين يستقلون دراجات نارية، وفارق الحياة في مستشفى ابن النفيس متأثرا بإصابات بالغة في الرأس والصدر. ودأب الهاشمي على الحديث عن سلطة القانون والدولة في مواقع التواصل الاجتماعي، وهو خبير أمني معتمد من قبل وسائل الإعلام العربية والعالمية وعدد من جامعات ومراكز البحث في العالم.

5 ـ 4: اصلاح قطاع الامن والدفاع

أولت الحكومات العراقية اهتماما أكبر في اصلاح قطاع الأمن بأجهزته المختلفة بدءا بتطهيره من العناصر والقيادات الفاسدة، وكذلك البدء بتطويره ومده بالاجهزة والمعدات الضرورية اللازمة، فضلا عن وضع الخطط الأمنية التي عقد الرهان على تمكنها من تحقيق النجاحات المطلوبة لحفظ الأمن.

ويتمثل اصلاح القطاع الأمني في السعي لبناء قوات مهنية ذات كفاءة عالية، بأعتبار ذلك يمثل الحاجة الحقيقية لاصلاح القطاع الامني وإصلاح المنظومة الاستخباراتية التي هي بدورها بحاجة الى اصلاح وتطوير، وفقا لما يراه الكاتب عبد الحليم الرهيمي في صحيفة الزمان وهي كالاتي:

- مراجعة تنظيم المجتمع الاستخباري.
- مراجعة تنظيم المجتمع الاستخباري وبناء قدرات مكافحة التجسس.
- تسريع استكمال منظومة الاستطلاع.
- زيادة التنسيق والتعاون مع اجهزة استخبارات الدول الحليفة والصديقة والمنظمات الدولية وعقد الاتفاقات معها.
- رفع كفاءة الأجهزة الامنية لمكافحة الجريمة المنظمة.
- رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية.
- وضع استراتيجية وطنية لحصر السلاح بيد الدولة.

ثم جاءت الحكومة العراقية برئاسة السيد مصطفى الكاظمي لتضع الأولويات الأساسية للحكومة العراقية والمتمثلة في المنهاج الوزاري بما يأتي:

1. إجراء انتخابات مبكرة بعدَ استكمال القانون الانتخابي من قبل السلطة التشـريعية، ودعم مفوضية الانتخابات، وتطبيق كامل لقانون الأحزاب، وتلتزم الحكومة بتأمين المتطلبات المالية واللوجستية والأمنية لإجراء الانتخابات ضمن التوقيتات الزمنية المحددة وبكل نزاهة وشفافية وعدالة في التنافس، ووفقا للمهام المنوطة دستوريا وقانونيا بالحكومة.
2. تسخيـر إمكانات الدولة لمحاربة جائحة كورونا، بما يشمل دعم خلية الأزمة المختصة بهذا الشأن، وتوفير المستلزمات الصحية من أدوية ومعدات وأجهزة، والانفتاح على الدعم والخبرة في المجال الدولي، ووضع أسس نظام صحي حديث برؤية مستقبلية.
3. فرض هيبة الدولة من خلال حصـر السلاح بيد المؤسسات الحكومية والعسكرية، وفرض التزام الجميع بالقانون والخضوع لأحكامه.
4. إعداد مشـروع قانون موازنة استثنائي، يعمل حالَ إقراره من مجلس النواب على التعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية، وتداعيات انهيار أسعار النفط، وتراعي الدولة من خلال قانون الموازنة كل المواطنين وتهتـم بالمحافظات كافة، المحافظات الجنوبية المحرومة، والمحافظات التي تعرضت للدمار بسبب عصابات داعش، وإقليم كردستان، والاهتمام بتنويع مصادر الدخل.
5. فتـح حوار وطني مسؤول وصريح مع فئات المجتمع العراقي المختلفة بهدف الإصغاء الى مطالب حركة

الاحتجاج السلمي، وتطبيق أولوياتها الوطنية، والشـروع بحملة شاملة للتقصـي والمساءلة بشأن أحداث العنف التي رافقت الاحتجاجات، وتطبيق العدالة بحق المتورطين بالدم العراقي، والعمل على الاهتمام بأسر الشهداء، والتكفل بمعالجة الجرحى.

6. حمـاية سيادة العراق وأمنه، والعمل على إنتاج رؤية وطنية مشتركة للتفاوض بشأن مستقبل تواجد قوات التحالف الدولي في العراق ضمنَ نطاق الحفاظ على أمن البلاد واستمرارية مكافحة فلول الإرهاب وخلاياه.
7. يعد ملف مكافحة الفساد من ضمن أولويات الحكومة عبر الاعتماد على الآليات القانونية والخطوات العملية لضمان الحفاظ على المال العام ومحاسبة المفسدين، واسترداد المال العام المسروق داخل العراق وخارجه.
8. ترسيـخ قيَم المواطنة مع احترام التنوع الديني والمذهبي والعرقي والقومي في العراق ورفض اي شكل من اشكال التمييز بين المواطنين على اساس انتماءاتهم الدينية او المذهبية او القومية.
9. تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية والعناية بالثقافة والتراث العراقي.
10. توفير كل الإمكانات اللازمة لعودة النازحين الى ديارهم وغلق ملف النزوح.

ولذلك نجد ان الاهتمام الكبير قد حدث من خلال وضع استراتيجية لتطوير المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية الاتحادية والمتثلة بما يأتي:

1. جعل واجب جيش العـراق حماية حدود الوطن وحفظ سيادته وحماية العملية الديمقراطية، ولا يتدخل في المناطق المدنية إلا بموجب أوامرَ استثنائية من القائد العام للقوات المسلحة، وللضـرورات الأمنية القصوى، بحسب حاجة كل محافظة وظروفها، ويتم دعم الجيش بصنوفه كافة، بالأسلحة والتدريب والتأهيل اللازم.
2. تتولى وزارة الداخلية عبر تشكيلاتها الأمنية المختلفة مهمةَ حماية الأمن الداخلي والسلم الأهلي وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحرياته المنصوص عليها دستوريا. ويتم تنظيم منتسبيها وكوادرها وآليات عملها وتسليحها وتأهيلها وتدريبها للقيام بمهامها على وفق معايير المهنية والانضباط واحترام حقوق الانسان.
3. تستمر الأجهزة الأمنية (جهاز المخابرات الوطني) و(جهاز الأمن الوطني) و(جهاز مكافحة الارهاب) و(هيأة الحشد الشعبي) بأداء مهامها بحسبَ الاختصاص والقوانين النافذة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.
4. تعزي وتطوير أداء الأجهزة الأمنية كافة بما يشمل ربطَ المؤسسات المختلفة وتحقيق التكامل الأمني المطلوب في أدائها، والتأكيد على مبدأ أن كل القوات العسكرية والأمنية هي في خدمة الشعب وتطلعاته ووحدته وأمنه وحماية مقدراته، وأن لا جهة أو قوة من حقها أن تكون خارج سياق الدولة.
5. تأمين التسليح والذخيرة للقوات الأمنية لمواجهة الخطر المتزايد لعصابات داعش الإرهابية في المحافظات المحررة وضبط الحدود.
6. تفعيل العقيدة العسكرية المهنية واحترام سلسلة المراجع ومراعاة التوازن في تمثيل مكونات المجتمع.

5 ـ 5: الحوار الاستراتيجي العراقي ـ الأمريكي

مرت سبعة عشر عاما على التغيير الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وما زالت أرض الرافدين التي شهدت سن أول القوانين الناظمة للعلاقات الإنسانية تعاني تبعات وآثار ذلك الغزو الذي تسبب في إزهاق أرواح كثيرة من أبنائها، وألحق أضرارا فادحة تقدر بمئات مليارات الدولارات بكل قطاعات الاقتصاد والبنى التحتية وأحدث انهيارا شبه شامل في مستوى معيشة الإنسان فيها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد انسحبت ظاهريا من العراق في عام 2008، إلا أنه ما زال يشكل بالنسبة لها نقطة ارتكاز أساسية واستراتيجية لإدارة وتوجيه سياساتها وأنشطتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحليف لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل، أهمها موقع العراق الاستراتيجي وامتلاكه ثاني أكبر احتياطي نفطي مثبت على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية، وضرورات الوجود فيه للمحافظة على أمن إسرائيل حليفها الأساسي في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن أهميته في استراتيجيتها لمواجهة مد النفوذ الروسي المتنامي في المنطقة، خصوصا بعد تدخل موسكو في سوريا التي باتت منطقة نفوذ خالصة لها.

وأمام كل هذه المعطيات التي تقابلها معطيات عراقية، أهمها المزاج العام الرافض للوجود العسكري الأمريكي المباشر، والضغط الواقع على الحكومة والنظام الرسمي للحد من النفوذ الأجنبي بشتى صوره وأشكاله في توجيه وصناعة القرار، خصوصا بعد موجة الاحتجاجات التي شهدتها مختلف أنحاء البلاد أواخر العام الماضي، وتوحدت فيها كل أطياف الشعب العراقي خلف مطالب موحدة كان في مقدمتها رفض أي تدخلات أجنبية في الشؤون العراقية من أي دولة كانت (قريبة أم بعيد)، وجد الطرفان الأمريكي والعراقي أن هناك ضرورة لإعادة صياغة العلاقة بينهما على أسس ومعايير جديدة، تأخذ في الحسبان مصالح الطرفين واحتياجاتهما وتحافظ في الوقت نفسه على التقدم الذي تحقق في إطار ترابط وتشابك العلاقات بينهما.

وأطلق الطرفان اعتبارا من يوم الأربعاء 10 حزيران (يونيو) 2020 حوارا استراتيجيا، الهدف منه مناقشة كل الملفات الشائكة في علاقاتهما والخروج بحلول تضمن لكل منهما الحدود الدنيا من مصالحه، ووضع أسس جديدة لهذه العلاقات، بالشكل الذي يكفل للجانب الأمريكي بدعم تدريب القوات العراقية والمساعدة في مطاردة فلول داعش الإرهابي، ويخلصه من الكثير من الأعباء التي يتطلبها الوجود المباشر الذي بات يشكل عبئا كبيرا عليه من الناحيتين الاقتصادية والبشرية.

ويمكن تلخيص المصالح العراقية في ثلاثة جوانب رئيسة هي: الجانب الأمني وحاجة الدولة إلى الدعم الأمريكي في تدريب الجيش وقوات الأمن، من ناحية، وفي تتبع ومواجهة محاولات تنظيم داعش وغيره من التنظيمات المسلحة، استعادة نشاطها ونفوذها من ناحية ثانية، والجانب السياسي الذي يبرز بوضوح من خلال حاجة الحكومة العراقية إلى تدعيم شرعيتها وزيادة شعبيتها من خلال التوصل إلى ترتيبات مع الجانب الأمريكي لوقف استخدام الأراضي العراقي كمسرح للصراع مع إيران، وكذلك بناء تحالف مع الولايات المتحدة يساعد العراق على المحافظة على وحدة أراضيه في مواجهة الطموحات الانفصالية للأكراد في مناطقه الشمالية، ويدعم مساعيه لاستعادة دوره الإقليمي وتحقيق طموحاته الاقتصادية.

والحوار الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة هو أسلوب لتجديد الشراكة مع العراق، بينما هو فرصة فاعلة للحكومة العراقية ستعود على العراق بمنافع كبيرة في حال تم استغلالها بشكل جيد، ووفقا للبوصلة العراقية الدقيقة، والنجاح فيه مرهون بقدرتها على توحيد الشعب العراقي بكل أطيافه على رؤية واحدة تقوم على أساس وطني جامع يلغي التمييز ويساوي بين مكوناته، بحيث يقف خلفها باعتباره المصدر الأساسي الذي يجب أن تستمد منه الدعم والمساندة والشرعية الحقيقية، من جانب وبترميم وتعزيز علاقتها مع الجوار العربي والانفتاح عليه بشكل أكبر باعتباره عمقها الاستراتيجي ومحيطها الذي لا يمكن لها أن تتنفس بشكل طبيعي من دونه.

وجاء انطلاق الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق، لمراجعة وجود قوات التحالف في العراق والعلاقات الثنائية الأميركية العراقية بأكملها وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وفي المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية والطاقة وكذلك الأمنية، إضافة إلى الجهود الشاملة للمجتمع الدولي لمساعدة العراق على الوقوف على قدميه.

وركز الحوار الاستراتيجي على:

- اتخاذ الحكومة العراقية إجراءات لحماية الدبلوماسيين والعسكريين الأميركيين وقوات التحالف الدولي لهزيمة داعش العاملة على الأراضي العراقية.
- وقف اعتماد العراق على إيران في شراء الطاقة الكهربائية ووجوب الإسراع في إيجاد البدائل.
- دور إيران المتغلغل في العراق والمنطقة وضبط القوى المختلفة المدعومة من قبلها ووضع حد للتدخل الإيراني في الشؤون العراقية.
- انفتاح العراق على محيطه العربي وتشجيع الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية مؤخرا في هذا المجال.
- كيفية مساعدة العراق على مواجهة وباء كورونا وتخطي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط التي يعتمد عليها العراقيون إلى حد كبير.
- مستقبل الوجود الأميركي وقوات التحالف الدولي في العراق لضمان عدم ظهور داعش من جديد.

ونص البيان المشترك الصادر عن حكومتي العراق والولايات المتحدة بمناسبة إطلاق الحوار الإستراتيجي في 11 حزيران (يونيو) 2020 على: «إستنادا إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 لعلاقة الصداقة والتعاون المبرمة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، عقدت مباحثات الحوار الإستراتيجي عبر دائرة اجتماعات الفيديو المغلقة بين الطرفين الممثلين بالوكيل الأقدم لوزارة الخارجية العراقية السيد عبد الكريم هاشم مصطفى عن جمهورية العراق، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالعلاقات السياسية السيد ديفيد هيل عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت المباحثات مجالات الأمن، ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد، والطاقة، والقضايا السياسية، والعلاقات الثقافية».

وجدد البلدان تأكيدهما على المبادئ المتفق عليها في اتفاقية الإطار الإستراتيجي، بالإضافة إلى المبادئ التي وردت في تبادل المذكرات الدبلوماسية، ومراسلات جمهورية العراق إلى مجلس الأمن الدولي المرقمة

(440/S/2014) والمؤرخة في 25 حزيران (يونيو) 2014، وكذلك الأخرى المرقمة (691/S/2014) والمؤرخة في 20 أيلول (سبتمبر) 2014 على التوالي. وجَدَدت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيدها على احترام سيادة العراق، ووحدة أراضيه، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية العراقية.

وفيما يتعلق بقضايا الاقتصاد والطاقة، أدرك البلدان التحديات الاقتصادية الهائلة التي تواجه العراق في ضوء أزمتي جائحة كوفيد ـ 19، وانخفاض أسعار النفط، وحاجة العراق إلى تبني إصلاحات اقتصادية جوهرية. وبحثت الولايات المتحدة تزويد العراق بالمستشارين الاقتصاديين للعمل بشكل مباشر مع حكومة العراق، من أجل المساعدة في تعزيز مستوى الدعم الدولي لجهود حكومة العراق الإصلاحية، بما في ذلك الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية فيما يخص الخطط الجدية لتشريع اصلاحات اقتصادية جوهرية. وناقشت الحكومتان مشاريع الاستثمار المحتملة التي تنخرط فيها الشركات الأمريكية العالمية في قطاع الطاقة والمجالات الأخرى، شريطة أن تكون ظروف العمل مؤاتية.

وفيما يخص الجوانب السياسية، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن وقوفها إلى جانب جمهورية العراق، ليس من خلال التعاون الثنائي الوثيق على المستويين الأمني والسياسي فقط، ولكن من خلال دعمها للعراق وحكومته الجديدة. وجددت الدولتان تأكيدهما على أهمية مساعدة العراق في تطبيق برنامجه الحكومي والإصلاحي بالشكل الذي يلبي طموحات الشعب العراقي، بما في ذلك مواصلة الجهود الإنسانية، واستعادة الاستقرار، وإعادة إعمار البلد، وتنظيم انتخابات حرة وعادلة ونزيهة. وأكدت الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، على دعمها المتواصل للتحضيرات التي يجريها العراق للانتخابات، وجهود دعم سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإعادة النازحين وتسهيل عملية اندماجهم، لاسيما الأقليات في المجتمع العراقي التي تعرضت للإبادة على يد تنظيم داعش الإرهابي.

وفيما يخص الشراكة الأمنية، أقر البلدان انه في ضوء التقدم المتميز بشأن التخلص من تهديد تنظيم داعش الإرهابي، ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر المقبلة تقليص عدد القوات المتواجدة في العراق والحوار مع الحكومة العراقية حول وضع القوات المتبقية وحيث يتجه تركيز البلدين صوب تطوير علاقة أمنية طبيعية تقوم على المصالح المشتركة. كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تسعى الى اقامة قواعد دائمة أو تواجد عسكري دائمي في العراق، كما اتفق عليها مسبقا في اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 والتي تنص على ان التعاون الامني يتم على اساس الاتفاقات المتبادلة. والتزمت حكومة العراق بحماية القوات العسكرية للتحالف الدولي، والمرافق العراقية التي تستضيفهم بما ينسجم مع القانون الدولي والترتيبات المعنية بخصوص تواجد تلك القوات وبالشكل الذي سيتم الاتفاق عليه بين البلدين.

وعلى المستوى الثقافي، ناقشت الحكومتان خطط إعادة الأرشيف السياسي المهم إلى حكومة العراق، وجهود تطوير قدرات الجامعات العراقية. كما ناقش الطرفان خطط إعادة القطع الاثرية، وأرشيف حزب البعث المنحل إلى العراق.

وجَدَد الطرفان تأكيدهما على أهمية العلاقة الإستراتيجية وعزمهما اتخاذ خطوات مناسبة تعمل على تعزيز مصالح كلا البلدين ولتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة. ورحبت حكومة الولايات المتحدة بفرصة إعادة تأكيد شراكتها وتقويتها مع العراق مع شروع رئيس الوزراء العراقي باستلام مهامه الحكومية.

اما الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي العراقي ـ الأمريكي، فقد حققت الولايات المتحدة والعراق مكاسب متبادلة خلالها، تمثلت في انتزاع واشنطن اعترافا رسميا عراقيا بأهمية بقاء القوات الاستشارية الأمريكية، وحصول بغداد على دعم اقتصادي أمريكي.

ويتوافق ذلك مع توقيع اتفاقيات لدعم قطاع الطاقة العراقي، وحصول بغداد على دعم أمريكي لإجراء الانتخابات المبكرة، في إطار البرنامج الذي وضعه رئيس الحكومة السيد مصطفى الكاظمي. ويمكن تفسير نجاح الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي في ضوء رغبة واشنطن في الإبقاء على حضور عسكري بالعراق وسعي بغداد لتبني حلول سريعة للأزمة الاقتصادية الحالية.

ويبدو من خلال متابعة مخرجات الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي التي جرت في واشنطن بين الجانبين، والتي تبدو جلية في البيان الختامي الصادر عن وزارة الخارجية العراقية والذي يحدد المسارات الرئيسة التي تحكم العلاقات بين الطرفين، أن تلك الجولة نجحت نسبيا في تحقيق أهدافها. ويمكن رصد أبرز المؤشرات الدالة على تحقيق واشنطن وبغداد مكاسب متبادلة خلال الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي، وذلك من خلال ما يأتي:

1 ـ انتزاع اعتراف رسمي عراقي بأهمية القوات الاستشارية الأمريكية: رغم أن البيان الختامي أشار إلى اتفاق واشنطن وبغداد على مواصلة الأولى تخفيض عدد قواتها المتواجدة في العراق من 5200 الى 2500 استشاري امريكي من ضمن بعثة التحالف الدولي في ضوء التقدم المتميز بشأن التخلص من تهديد كيان داعش الإرهابي، إلا أنه أقر ببقاء جزء من القوات الأمريكية ضمن التحالف الدولي ضد التنظيم وفي إطار مرحلة جديدة مرتقبة تركز على تدريب وتجهيز ودعم القوات الأمنية العراقية. واتفق الجانبان على إجراء محادثات فنية منفصلة لإدارة التوقيتات والانتقال إلى المرحلة الجديدة، بما في ذلك أية عمليات إعادة انتشار خارج العراق مرتبطة بها.

2 ـ حصول بغداد على دعم اقتصادي أمريكي: جددت الولايات المتحدة خلال الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي دعمها للإصلاحات الاقتصادية في العراق وحددت مجالات للتعاون يمكن أن تساعد العراق في تحقيق خططها، ويبدو ذلك جليا في توقيع اتفاقيات مع شركات أمريكية لدعم الاقتصاد، حيث صرح وزير المالية العراقي علي علاوي، في 20 آب (أغسطس) 2020، أنه تم توقيع اتفاقيات مع وكالة التنمية الأمريكية (USAID) لإعادة برامجها في العراق ودعم الاقتصاد العراقي، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وهى من أكبر المؤسسات التي أسهمت في عمليات إعادة إعمار العراق.

كما أشار البيان الختامي للجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي إلى أن البلدين ناقشا التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لمساعدة العراق على احتواء تداعيات انخفاض أسعار النفط وفيروس «كورونا»، ووضع البلاد على مسار مالي أكثر استدامة.

وبالتوازي مع ذلك، وقعت بغداد خلال الجولة الثانية على اتفاقيات لدعم قطاع الطاقة مع شركات أمريكية لتمويل مشاريع كبرى في قطاع الكهرباء العراقي لإعادة بنائه من جديد.

يمكن تفسير الحرص الأمريكي والعراقي على إنجاح الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي في ضوء اعتبارات عديدة يتمثل أبرزها في:

1 ـ رغبة واشنطن في الإبقاء على حضور عسكري تدريبي بالعراق: تعول عليه في الإبقاء على حضور عسكري تدريبي مقبول في الساحة العراقية، وذلك من أجل الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. ويشار في هذا الصدد إلى تصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في 20 آب (أغسطس) 2020 قبيل لقائه رئيس الوزراء العراقي السيد مصطفى الكاظمي، بأن «بلاده لديها عدد محدود من الجنود في العراق لكنها هناك للمساعدة في حال أقدمت إيران على أى شيء».

2 ـ دعم سياسة حكومة الكاظمي: ترى اتجاهات عديدة داخل الولايات المتحدة أن السيد الكاظمي حريص على توجيه رسائل بأنه يحتفظ بمساحة مع كل القوى المعنية بما يجري داخل العراق، وفي مقدمتها إيران، على أساس أن ذلك يمثل إحدى أهم الآليات التي يستند إليها في تنفيذ البرنامج الذي يتبناه منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة. ويبدو أن ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى محاولة دعم تلك السياسة في إطار تصعيدها المستمر مع إيران على المستوى الإقليمي.

3 ـ محاولة تقديم حلول سريعة للأزمة الاقتصادية الحالية: تحاول بغداد تحقيق أقصى استفادة ممكنة من علاقاتها مع واشنطن للبحث عن مداخل جديدة لتنمية مواردها المالية الضعيفة والتي تقلص قدرة الحكومة على الوفاء بتعهداتها، ودعم الموازنة العامة المأزومة حاليا، على إثر تراجع أسعار النفط. ومن الواضح أن بغداد تستهدف قيام واشنطن بتقديم دعم للموازنة العامة، على أن يكون هذا الدعم على المدى الطويل من أجل تحقيق الاستقرار على المستويين السياسي والاقتصادي.

4 ـ الحيلولة دون تفاقم أزمة الطاقة «الصيفية»: تفاقمت أزمة الكهرباء في العراق على مدار الأعوام الأخيرة لاسيما خلال أشهر الصيف، برغم أن التقديرات العراقية تشير إلى إنفاق الحكومات المتعاقبة في البلاد بعد عام 2003 حوالي 40 مليار دولار على قطاع الكهرباء، إلا أن الشبكة الكهربائية العراقية تعد واحدة من أسوأ الشبكات الكهربائية على مستوى العالم، وذلك نتيجة الانقطاع الكهربائي لساعات طويلة وتحديدا في فصل الصيف.

جدير بالذكر أن أزمة الكهرباء تعد سببا رئيسيا في اندلاع تظاهرات احتجاجية في العراق في الوقت الحالي مثلما حدث ضد حكومتي السيدين عادل عبد المهدي وحيدر العبادي، ومن ثم تستهدف الحكومة الحالية إيجاد حل لتلك الأزمة المستعصية، ويعد تحركها الحالي نحو واشنطن أحد مداخل هذا الحل ولمنع تفاقم الاحتجاجات الشعبية الحالية ووصولها لمستوى قد يكون أكثر خطورة.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن الجانبين الأمريكي والعراقي حققا ما كانا يستهدفانه خلال الجولة الثانية للحوار الاستراتيجي، وذلك في ضوء وجود مصالح متبادلة بينهما. لكن ذلك لا ينفي أن الضغوط العسكرية والسياسية التي تمارسها القوى والفصائل المقربة من إيران لا تزال تشكل تهديدا واضحا لهذا التقدم بين الدولتين.

5 ـ 6: اتفاق سنجار

ما زالت سنجار تمثل تحديا كبيرا للامن والسلم في محافظة نينوى من جهة، ومن جهة أخرى تمثل تحولا جيوبولتيكيا مابين العراق وتركيا وسوريا ولذلك وجدت حكومة السيد مصطفى الكاظمي ان تعمل على تفكيك أزمة سنجار من خلال مساريين والمتمثلة بالاتي:

5 ـ 6 ـ 1: اتفاق سنجار الشامل

نص اتفاق سنجار على إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار الذي عقد بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بحضور محافظ نينوى. وتضمن الاتفاق ثلاثة محاور وهي الإداري والأمني ومحور إعادة الإعمار.

وبحسب المحور الإداري، يتم اختيار قائممقام جديد لقضاء سنجار، والنظر بالمواقع الإدارية الأخرى من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين. وإلغاء الترتيبات التي وضعت بعد عام 2017.

أما المحور الأمني فتضمن أن تتولى الشرطة المحلية وجهازا الأمن الوطني والمخابرات حصرا مسؤولية الأمن في داخل القضاء، بالتعاون مع إقليم كردستان. وإبعاد جميع التشكيلات المسلحة الأخرى خارج حدود القضاء، وتعيين 2500 عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجار، وإنهاء تواجد منظمة حزب العمال الكردستاني من سنجار والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة وتوابعها أي دور في المنطقة.

فيما شمل محور إعادة الإعمار تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإعادة إعمار القضاء بالتنسيق مع الإدارة المحلية في نينوى، وتحديد مستواها وتفاصيل مهامها من قبل رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ورئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، إلى جانب تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لمتابعة تنفيذ سير ما جاء في الاتفاق، وإعادة إعمار المدينة التي تضررت بنسبة 80% بسبب احتلالها من داعش. ومما يجدر ذكره أنه بعد طرد مسلحي داعش في 2015، خضعت سنجار لسيطرة إدارتين منفصلتين كان إحداها مكونة من مجموعات مسلحة. ولذلك فإن الاتفاق سيعزز سلطة الحكومة الاتحادية في سنجار وفق الدستور، على المستويين الإداري والأمني، وينهي سطوة الجماعات الدخيلة.

ووقع عن حكومة إقليم كردستان، وزير الداخلية، ريبر أحمد، فيما وقع عن الحكومة الاتحادية، وكيل رئيس جهاز الأمن الوطني، حميد رشيد فليح.

وثيقة: (1) اتفاق سنجار

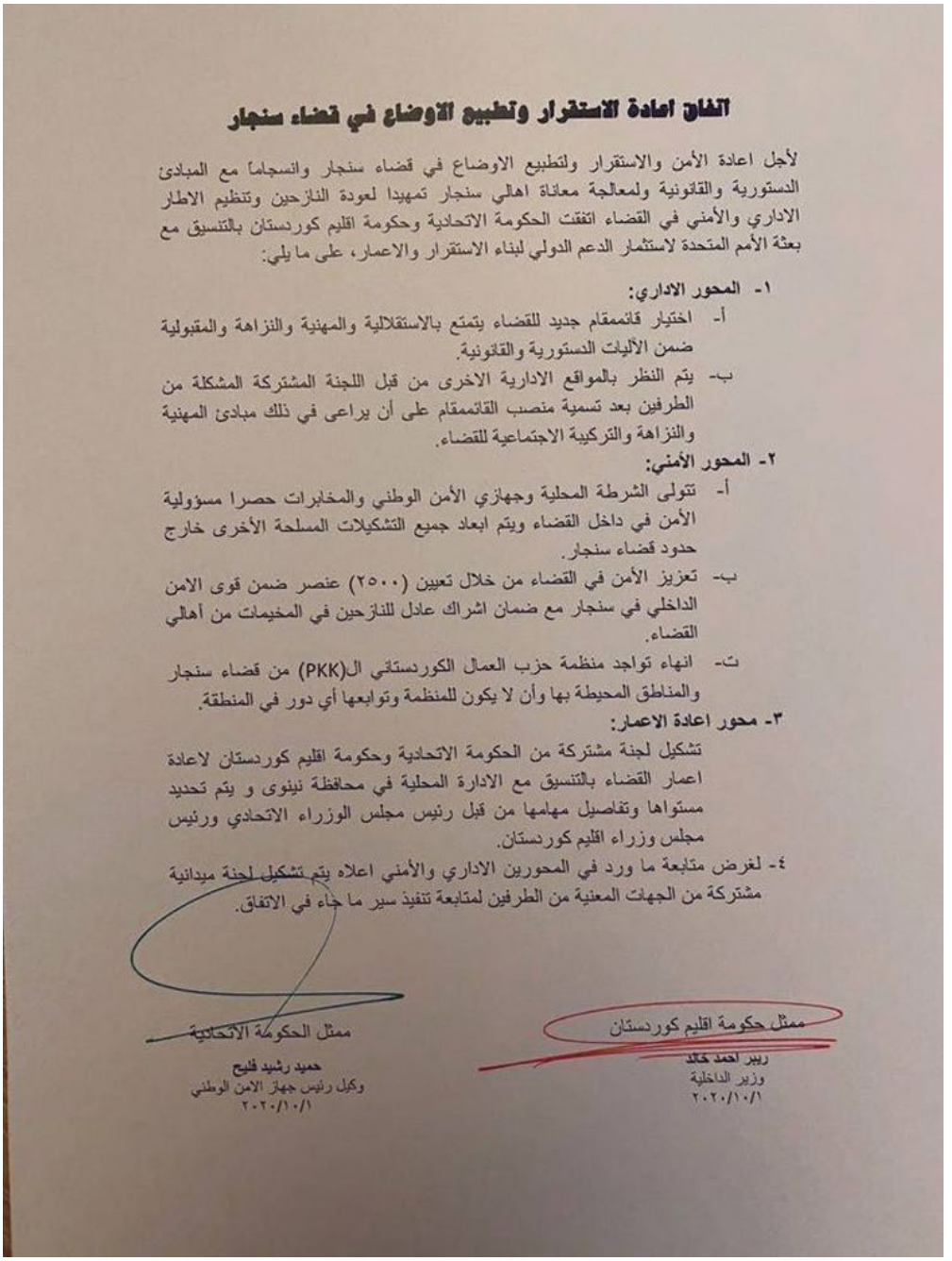

اتفاق اعادة الاستقرار وتطبيع الاوضاع في قضاء سنجار

لأجل اعادة الأمن والاستقرار ولتطبيع الاوضاع في قضاء سنجار وانسجاماً مع المبادئ الدستورية والقانونية ولمعالجة معاناة اهالي سنجار تمهيدا لعودة النازحين وتنظيم الاطار الاداري والأمني في القضاء اتفقت الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لاستثمار الدعم الدولي لبناء الاستقرار والاعمار، على ما يلي:

١- المحور الاداري:

أ- اختيار قائممقام جديد للقضاء يتمتع بالاستقلالية والمهنية والنزاهة والمقبولية ضمن الآليات الدستورية والقانونية.

ب- يتم النظر بالمواقع الادارية الاخرى من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين بعد تسمية منصب القائممقام على أن يراعى في ذلك مبادئ المهنية والنزاهة والتركيبة الاجتماعية للقضاء.

٢- المحور الأمني:

أ- تتولى الشرطة المحلية وجهازي الأمن الوطني والمخابرات حصرا مسؤولية الأمن في داخل القضاء ويتم ابعاد جميع التشكيلات المسلحة الأخرى خارج حدود قضاء سنجار.

ب- تعزيز الأمن في القضاء من خلال تعيين (٢٥٠٠) عنصر ضمن قوى الامن الداخلي في سنجار مع ضمان اشراك عادل للنازحين في المخيمات من أهالي القضاء.

ت- انهاء تواجد منظمة حزب العمال الكوردستاني ال(PKK) من قضاء سنجار والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة وتوابعها أي دور في المنطقة.

٣- محور اعادة الاعمار:

تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان لاعادة اعمار القضاء بالتنسيق مع الادارة المحلية في محافظة نينوى و يتم تحديد مستواها وتفاصيل مهامها من قبل رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ورئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان.

٤- لغرض متابعة ما ورد في المحورين الاداري والأمني اعلاه يتم تشكيل لجنة ميدانية مشتركة من الجهات المعنية من الطرفين لمتابعة تنفيذ سير ما جاء في الاتفاق.

ممثل الحكومة الاتحادية

حميد رشيد فليح
وكيل رئيس جهاز الامن الوطني
٢٠٢٠/١٠/١

ممثل حكومة اقليم كوردستان

ريبر احمد خالد
وزير الداخلية
٢٠٢٠/١٠/١

وثيقة (2): ملحق اتفاق سنجار

ملحق الاتفاق

- جدول متابعة تنفيذ اتفاق اعادة الاستقرار وتطبيع الاوضاع في قضاء سنجار

ت	المهمة	جهات التنفيذ	الملاحظات
١	اختيار قائممقام جديد	- اللجنة المشتركة - محافظ نينوى	وفق السياقات القانونية والدستورية
٢	النظر بالمواقع الادارية الاخرى في قضاء سنجار	- اللجنة المشتركة - محافظ نينوى - القائممقام	وفق السياقات القانونية والدستورية
٣	مسؤولية الأمن داخل قضاء سنجار	- مديرية شرطة سنجار. - جهاز الأمن الوطني. - جهاز المخابرات الوطني بالتنسيق مع الاجهزة الأمنية في اقليم كوردستان	
٤	ابعاد جميع التشكيلات المسلحة والمجاميع غير القانونية خارج حدود قضاء سنجار	- قيادة العمليات المشتركة - هيئة الحشد الشعبي	
٥	تعيين ٢٥٠٠ عنصر ضمن قوى الامن الداخلي في سنجار بالتنسيق مع حكومة اقليم كوردستان.	- مكتب رئيس الوزراء الاتحادي - وزارة الداخلية الاتحادية	(١٠٠٠) عنصر من أهالي سنجار و(١٥٠٠) من النازحين في المخيمات من أهالي القضاء
٦	التدقيق الأمني للمرشحين للتعيين في الفقرة (٥).	اللجنة المشتركة	عدم شمول عناصر الـ (PKK) وتشكيلاتها
٧	انهاء تواجد منظمة حزب العمال الكوردستاني الـ (PKK) من قضاء سنجار والمناطق المحيطة بها وأن لايكون للمنظمة أو توابعها أي دور بالمنطقة.	قيادة العمليات المشتركة	
٨	تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لغرض متابعة تنفيذ ما ورد في المحورين الاداري والأمني	اللجنة المشتركة	ممثلي الاجهزة الامنية في الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم.
٩	تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان لاعادة اعمار قضاء سنجار بالتنسيق مع الادارة المحلية في محافظة نينوى.	- مكتب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي - مكتب رئيس مجلس وزراء الاقليم	

ممثل الحكومة الاتحادية
حميد رشيد فليح
وكيل رئيس جهاز الامن الوطني
٢٠٢٠/١٠/١

ممثل حكومة اقليم كوردستان
ريبر احمد خالد
وزير الداخلية
٢٠٢٠/١٠/١

خريطة (2): قضاء سنجار

ولذلك عملت الحكومة العراقية على وضع الإتفاق ليهدف الى اعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، بمشاركة ممثلة الامم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت.

لذلك نجد ان إتمام الإتفاق على الملفات الإدارية والأمنية في قضاء سنجار، والذي من شأنه أن يسرع ويسهل عودة النازحين الى القضاء، سيكون بداية لحل مشاكل جميع المناطق المتنوعة إثنيا ودينيا في العراق.

وتتطلع حكومة كردستان العراق للتعاطي بإيجابية وتفاؤل لاتفاق سنجار عبر الدعوة إلى الالتزام بتنفيذه، فهي ترى انه خطوة وطنية صحيحة لإعادة بناء الثقة وتعزيزها مع المركز، وتأمل أن يعقبها خطوات أخرى لمعالجة كل الخلافات العالقة.

ومن ثم الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة الاتحادية لتطبيع الأوضاع في مدينة سنجار جاء نتيجة أشهر من العمل الجاد والمفاوضات، والاتفاق سيكون بداية للعمل على النقاش حول المادة 140 من الدستور.

5 ـ 6 ـ 2: عمليات التطبيع في سنجار

لم تعد الحياة في سنجار إلى طبيعتها؛ فغالبية النازحين ومنهم آلاف العائلات الإيزيدية، لا تزال في مخيمات اللجوء في إقليم كردستان، ويقدر عددهم بحسب الأمم المتحدة بنحو 350.000 نسمة، وعاد منهم نحو 100.000 نازح إلى مناطقهم الأصلية، ويرجع السبب إلى نقص الخدمات والبنى التحتية، واستمرار سيطرة الجماعات المسلحة على القضاء التي ترى في عودتهم بداية لنهاية نفوذها ومناطق وجودها، ووفقا لما يشير اليه تقرير مركز الامارات للسياسات في 2020، فإن الجماعات المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني «التركي المعارض» تسيطر على مركز القضاء ولم تخرج منها حتى الآن، وقامت بتشكيل مجاميع مسلحة تابعة له من أبناء سنجار، أبرزها وحدات «حماية سنجار» التي تتلقى رواتبها من الحكومة المركزية، فيما تسيطر جماعات خاصة على جنوب القضاء، ومنها «الفتح المبين» أو «اليبشة»، إضافة إلى جماعات خاصة أخرى هي «قوة حماية إيزيدخان».

وعلى الرغم من سيطرة قوات الجيش العراقي على المناطق المتنازع عليها بعد استفتاء كردستان العراق عام 2017، إلا أنه وبحسب اتفاقات غير معلنة حافظ حزب العمال الكردستاني على نفوذه في قضاء سنجار، وجرى إبعاد فقط القوات التابعة للبيشمركة التي حاولت خلال الأشهر القليلة الماضية استعادة سيطرتها على أجزاء من القضاء. ولذلك فإن الحل هو كيفية تعزيز فرض السيادة الوطنية للقوات العراقية.